

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

واقع الثقافة السياسية في فكر النخب العربية: دراسة في التصورات والأدوار

The reality of political culture in the thought of Arab elites: a study of perceptions and roles

د/ خولة جغبلو*

جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، Khaoula.djagballou@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2023/09/01	تاريخ القبول: 2023/08/01	تاريخ ارسال المقال: 2023/06/21
-------------------------	--------------------------	--------------------------------

* المؤلف المرسل

الملخص:

تعتبر فكرة النخبة فكرة نمو اجتماعي لإبراز أفضل ما عندها من قيادات من عموم المجتمع وليس من فئة واحدة داخل المجتمع تصنّف نفسها على أنها النخبة وعليها أن تحكم البلد... وهذا ما يخلق صراع لا حدود له...، وفي هذا السياق جاءت الحاجة الملحة لإعادة تأسيس مرجعية الحداثة السياسية في الفكر العربي، وضرورة الاستفادة من تحولات التاريخ دون إغفال أن على الخصوصيات التاريخية المرتبطة بالزمن المحلي والإقليمي والدولي أن تكون واردة في ذهن من يتوخى التفكير في تحولات الراهن العربي ضمن المساعي الهادفة إلى بناء نقط ارتكاز نظرية، تحاصر مآزق العودات والتراجعات التي ما فتئت تشكّل مظهرًا ملازمًا لثقافتنا... بغية السير على طريق تأسيس البديل التاريخي المأمول المتمثل في بناء مشروع التحديث السياسي والإصلاح الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية؛ النخبة العربية؛ مبدأ المراجعات الكبرى؛ النموذج المجتمعي الحداثي؛ نظرية المواطنة.

Abstract:

The idea of the elite is an idea of social growth to highlight the best of its leaders from the general community and not from one group within the society that has to rule the country. This can create unlimited conflict, in this context, it is extremely important to re-establish the reference of political modernity in Arabic thinking and manage to benefit from the transformations of history without neglecting that the historical specificities associated to the local, regional and international environment. In addition, there is a stringent need to build theoretical points of support that deal with the dilemma of retreat which is typical to the Arabic culture, Furthermore, it is vital to establish a historical alternative in order to set a project of political modernization and democratic reform.

Keywords: political culture; the Arab elites; the principle of major revisions; the modernitic societal model; citizen theory.

مقدمة:

تعتبر فكرة النخبة فكرة نمو اجتماعي لإبراز أفضل ما عندها من قيادات من عموم المجتمع وليس من فئة واحدة داخل المجتمع تصنّف نفسها على أنها النخبة وعليها أن تحكم البلد... وهذا ما يخلق صراع لا حدود له...، ومن تحديات الصراع السياسي سواء كان تنافسي أو صفري، تحقيق التوازن بين الصراع مع السلطة الحاكمة وبين تثبيت الاستقرار وعدم تمكين الخطر الداخلي والخارجي من تهديد السلم والأمن للدولة سيما بالنسبة للدول الهشة سياسياً، والتي ينطبق فيها مفهوم الدولة مع السلطة وتتماهى فيها الصلاحيات والأدوار ويصبح الصراع والتنافس في ظل دول من هذا الشكل تحدياً يتطلب تحقيق نسب عالية من التوازن السياسي الذي يرفع على الحقوق والحريات والريادة السياسية من جهة، ويحافظ على الاستقرار وعدم تعريض البلد للابتزاز الخارجي بسبب الخطاب أو المواقف أو... إلخ.¹

وقد أثبتت التجارب الدولية أن التحول نحو الديمقراطية يتطلب وجود مجموعة من الشروط والمبادرات التي تجسد الثقة والتوافق بين مختلف الفاعلين. وفي المنطقة العربية التي شهدت حراكاً، تباين في أشكاله بين السلمية

والعنف، يبرز حجم المشكلات المتراكمة بفعل الاستبداد وانتشار الفساد وغياب الحريات، وهشاشة مؤسسة القضاء، وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي، وهي عوامل تجعل من أي مبادرة على طريق التحول نحو الديمقراطية مستحيلة، في غياب مصالحة وطنية شاملة وعدالة انتقالية حقيقية.²

و بالتالي: ما هي أولويات المرحلة الراهنة؟ وكيف يمكن تحقيق النموذج المجتمعي الحداثي؟.

بناء على ما تقدم؛ تتناول الورقة البحثية ثلاث مستويات فكرية كالآتي:

❖ أهمية الثقافة السياسية الشاملة.

❖ أولويات الأفق الحداثي ومبدأ المراجعات الكبرى.

❖ النموذج المجتمعي الحداثي: ثورة مواطنين.

المبحث الأول: الثقافة السياسية الشاملة و أولويات الأفق الحداثي

المطلب الأول: أهمية الثقافة السياسية الشاملة:

يرى لوسيان باي الذي يعتبر من رواد المفكرين في حقل التنمية؛ أن الثقافة السياسية هي منهج للبحث يتبدى بمستوى علم النفس الفردي ماراً عبر مستوى الجماعات وصولاً إلى المجتمع السياسي حيث يوجد مستويان فيما يسميه بالعالم الشخصي المنظم للسياسة:

❖ مستوى الفرد؛ حيث تزوده الثقافة بخطوط مرشدة أو ضابطة لسلوكه السياسي.

❖ مستوى الجماعة؛ حيث تبني الثقافة نظاماً قيمياً يؤمن تماسك وانسجام أداء المؤسسات.³

وبالتالي فالثقافة السياسية حسبه إنما هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي.⁴

ومن بين الكتاب العرب الذين ساهموا في إثراء المفهوم، نشير إلى مساهمة المفكر حامد عبد الله ربيع الذي يرى في الثقافة السياسية ذلك الإطار الفكري للإدراك الجماعي وهي المادة التي يتكون منها الولاء⁵، كما يتفق المختصون على كون الثقافة السياسية-الاجتماعية هي الأساس لمفهوم السلطة ومصدرها.

وعليه يمكن تحديد أهم السمات الخاصة بالثقافة السياسية أو الوطنية في أنها محصلة تعبير عن عناصر غير مادية، كما أنها جزء من الثقافة العامة للجماعة الوطنية، ويساهم في تشكيلها كل من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والميراث التاريخي والتنشئة السياسية ونمط الحكم، كما لا تعرف الثقافة السياسية ثباتاً مطلقاً، إذ تتعرض للتغيير، والقول بوجود ثقافة سياسية شاملة لا يعني انتفاء وجود ثقافات فرعية أو ثانوية، كما أن الثقافة السياسية تتميز بتطورها مع الجماعة وتتحول معها، كما أنها ليست مؤسسية بمعنى أنها رغم ارتباطها بالنظام السياسي فهي لا تأخذ طابعاً مؤسسياً.⁶

والمقصود بالثقافة السياسية هنا؛ هي الثقافة السياسية الشاملة، أو السائدة بين أفراد الجماعة الوطنية، وذلك تميزاً لها عن الثقافة أو الثقافات الفرعية أو الثانوية أو التحتية أو الدنيا، التي هي عادة ما تكون ثقافة الأقليات أو الجماعات الإثنية الصغيرة، أو أية جماعة أو أقلية اجتماعية أو إقليمية أخرى داخل الدولة، كما هو الحال مع ثقافات

الأقليات اللغوية أو القبلية أو الدينية أو غيرها في دول القارة الأفريقية أو غيرها من دول القارات الأخرى. ونشير هنا إلى أن وجود ثقافة سياسية أو وطنية شاملة لعامة أبناء الجماعة الوطنية، لا يعني في الوقت نفسه تماثل جميع عناصرها بالنسبة إلى سائر أفراد الجماعة، حيث هناك دائما هامش للاختلاف أو التباين الثقافي، تفرضه عوامل عديدة منها اللغة والدين والعرق وغيرها، أو عوامل اجتماعية مثل الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، وعلاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.⁷

وتبرز هنا أهمية النخبة بتياراتها المختلفة، حيث اتفق رواد نظرية النخبة السياسية على وجود عدد من العوامل التي تؤدي إلى استقرارها ومن ثم استقرار النظام السياسي ككل أهمها: الأيديولوجية السياسية للنخبة، استقلال النخبة، وحدة النخبة وتجانسها، تماسك النخبة، دوران النخبة، تحكم النخبة في استخدامها للقوة أو التهديد بها، التكيف المؤسسي. هذا الأخير الذي أصبح يمثل تحديا كبيرا للمؤسسات داخل المجتمعات الحديثة، تمحور في مدى قدرتها على الاستيعاب السياسي للاختلافات وتحقيق التكامل القومي لتحقيق الاستقرار السياسي، ومن ثم تجسد هذا التحدي في مدى قدرتها على زيادة معدلات المؤسسية، ومدى قدرتها على خلق واستيعاب مزيد من المشاركة السياسية، فالمؤسسات التي تتمكن من التوازن بين المؤسسية والمشاركة السياسية تحقق الاستقرار المجتمعي نتيجة لنجاحها في تلبية احتياجات الدولة الحديثة، ومن ثم فإن استقرار المجتمع وقوة المؤسسة السياسية يعتمد على كل من مستوى المؤسسية والمشاركة السياسية التي توفرها تلك المؤسسات بالدولة وعلى قدرة المؤسسة على الجمع بينهما.... فالدولة التي تفتقد للمؤسسات السياسية (الأحزاب السياسية حسب هنتنغتون)؛ هي دولة تفتقد لوسائل خلق تغير مستدام وتعجز عن امتصاص تأثير هذا التغير، ومن ثم فإن قدرتها على التحديث سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تكون محدودة، ومن أبرز ملامح النظم السياسية الضعيفة هو افتقادها لحكم مؤسسات مستقرة وفعالة، فاستقرار النظم السياسية يعتمد على قوة مؤسساتها، وقوتها تعكس مساحة التأييد ومستوى المؤسسية.⁸

المطلب الثاني: أولويات الأفق الحداثي ومبدأ المراجعات الكبرى

إن التغير في هياكل القوة في النظام يفسر التحول في المؤسسات أو إعادة إنتاجها وهو ما حدث في حالات الانتقال العربية، فالمؤسسات الاجتماعية تعكس توزيع القوى في المجتمع، وهذا التوزيع هو الذي يجعل الفاعلين الأكثر قوة يفرضون مصالحهم المؤسسية على الفاعلين الأقل قوة.⁹

أفضت نتائج هذا التحليل المؤسسي إلى تفادي الخوض في أسباب الاستقطابات الصراعية التي تشق النخب السياسية والثقافية والاجتماعية الفاعلة في المسارات الانتقالية التي شهدتها بلدان الثورات العربية، ويكتفي بتوصيف هذه الاستقطابات وإقرار دورها السلي المعوق لبناء المؤسسات الديمقراطية من دون البحث عن أسبابها، ومن ثم من دون تعيين طرائق تلافيها. ولهذا السبب فالوقوف عند هذا المستوى من النتائج يعزز خطاب اليأس من التحول الديمقراطي عربيا...¹⁰

الفرع الأول: حالة الذهول عن الفواعل الإقليمية والدولية

يدرك الفاعل السياسي العربي أن الانفجارات العربية تستجيب لسياقات تاريخية محددة، وتندرج ضمن أفق يروم الإصلاح السياسي الديمقراطي في المجتمعات العربية، إلا أن المحاور الإقليمية والدولية مَعْنِيَة بدورها بما يجري، بحكم أنها مَعْنِيَة بمصالح بلدانها في البلدان العربية مشرقاً ومغرباً، إنها تحرس مكاسبها ومصالحها، ويُفترض في الفاعل السياسي الذي يتطلع إلى التحرر والاستقلال أن يُدير علاقاته بالأطراف الإقليمية والدولية في حسابات المصالح وموازينها في عالم متغير.¹¹

والأمر المطلوب اليوم لتحسين الفعل الثوري ومكاسبه، يتحدد في لزوم الحرص على احتضان شرارات الانتفاض في أزمنة الانتقال، لعله يمكن بواسطتها عبور القنوات الموصلة إلى دروب الديمقراطية ومنازلها. وهذا الأمر مرتبط أشد الارتباط بتجارب الفاعلين السياسيين ودرجات وعيهم لمسلسل القطاعات التي تُنتجها الثورات، وبمستوى تمثيلهم للثقافة الديمقراطية التي عملت أجيال من المثقفين والمصلحين على نشر مبادئها وقيمها في فكرنا المعاصر.¹² وهنا يمكن القول بضرورة الانطلاق من المقاربة الثقافية عند تحليل الراهن العربي ذلك أن هيمنة السياسي على مقاربات كثيرة مواكبة للحدث وتداعياته المتواصلة لا تساعد في الإحاطة الشاملة بما وقع. وعليه تساهم التحولات المجتمعية العاصفة في إنجاز وقائع ربما تترتب عنها مسارات جديدة في نمط الشرعية السياسية وما يتصل بها من قيم وثقافات.... كما أن التفكير في مآل الأوضاع العربية اليوم انطلاقاً مما نسميه أزمنة المراجعات الكبرى التي يمكن أن تفسح المجال لتأسيس قواعد جديدة في الفكر السياسي العربي، قواعد يمكن أن تساهم في بناء أنظمة في السياسة وفي الفكر، تتجاوز الأنظمة التي أُطيحت، وتكون قادرة على بناء أسس اللاعودة إلى الأساليب الاستبدادية في الحكم ومقوماتها.¹³

ومن هنا جاءت الحاجة الملحة لإعادة تأسيس مرجعية الحداثة السياسية في الفكر العربي، وضرورة الاستفادة من تحولات التاريخ انطلاقاً من معاينة جوانب من سيروراته هنا وهناك، دون إغفال أن على الخصوصيات التاريخية المرتبطة بالزمن المحلي والإقليمي والدولي أن تكون واردة في ذهن من يتوخى التفكير في تحولات الراهن العربي¹⁴، ضمن المساعي الهادفة إلى بناء نقط ارتكاز نظرية، تحاصر مأزق العودات والتراجعات التي ما فتئت تشكّل مظهرها ملازماً لثقافتنا... بغية السير على طريق تأسيس البديل التاريخي المأمول المتمثل في بناء مشروع التحديث السياسي والإصلاح الديمقراطي.¹⁵

الفرع الثاني: بحالة الذهول في الخطاب والفعل السياسيين

يندرج مطلب التغيير ضمن الطموحات القديمة والجديدة للنخب السياسية وللمثقفين الملتزمين قضايا مجتمعهم، وما يدفعنا إلى تأكيد أهمية المرحلة التي تجتازها البلدان المنخرطة في مسلسل التغيير هو إيماننا بما وقع عربياً في عام 2011، على الرغم من اختلاط كثير من جوانبه وتداخلها وغموضها، يبقى صانعا لأفق في التغيير مرغوب فيه، أفق يركبه مشروع النهوض العربي الرامي إلى تحقيق تواصل فاعل ومنتج، مع مكاسب الإنسانية في السياسة والمعرفة والتاريخ.¹⁶

إلا أن حالة الذهول التي أصابت النخب العربية أمام الحدث الذي عرفته المجتمعات العربية في عام 2011، أسفرت عن ذهول آخر برزت معالمه في نسيان من اعتلوا مقاليد الحكم أنهم وصلوا إلى سدة الأجهزة التنفيذية بعد انفجارات وحوادث تاريخية كبرى، وأيضا عدم انتباههم إلى أنهم يقودون اليوم مرحلة انتقالية، يُفترض أنها تمهد لولوج النظام الديمقراطي... ما دفعهم إلى ركوب مسارات أخرى، فأصبح الاضطراب عنوانا بارزا في دروب الانتقال المعقدة.¹⁷

ما ترتب عنه أزمة عامة في الخطاب وفي الفعل السياسيين، حيث عرف الطور الانتقالي نمطا من الخطاب لم يكن حاضرا بالكثافة التي صار يحضر بها في المشهد السياسي العربي. فإذا توقفنا أمام صور الصراع السياسي في خطابات الفاعلين يبدو لنا جليا أن الذهول عن المقاصد المطلوبة في الطور الانتقالي أنتج خطابات سياسية لم تستطع تجاوز التموقعات السياسية المعروفة في المشهد السياسي العربي قبل الانفجارات. أي خوف التيارات السياسية الليبرالية والتيارات ذات المنحى الاشتراكي من الإسلام السياسي وتظاهراته المختلفة في السياسة والثقافة، وخوف الإسلام السياسي من التيارات السياسية الحداثية التي تتجه لتوطين قيم جديدة في المجتمعات العربية¹⁸، فحصل تداخل واختلاط في المشهد السياسي العربي، ترتب عنهما ارتياب متبادل، تحول فيه المشهد السياسي إلى مجتمع تحكمه استقطابات حادة ضاعفت ذهول المنخرطين عن مقاصدهم المحلية وهم يتعاشون تحت سقف مرحلة انتقالية، الأمر الذي عطّل عملية الإسراع في بناء ما تهدّم خلال الانفجارات، فازدادت المجتمعات العربية بُعدًا عن طموحات الفعل الثوري وشعاراته.¹⁹

ومن الملاحظ أيضا هو اختلاط الطور الانتقالي بالطور السابق على حصول الانفجارات، حيث استمر في الطور الانتقالي كثير من مظاهر الأنظمة التي أُطيحت: الإقصاء ومصادرة الحقوق، ثم تبادل الاتهامات. وفي جو مشحون بالاستقطابات؛ أُغفل أن التحول يتطلب أولا القطع مع المواقف الحدية ومع الثقافة السياسية السائدة، للتمكن من تحويل الراهن العربي إلى طور تاريخي ومساعد في عملية تجاوز ما راكمته الانفجارات من أزمات ومآزق، وللممكن أيضا من الشروع الفعلي في التدريب على الديمقراطية وأساليبها في الحوار وإجراءاتها في العمل، أي إطلاق مشروع بناء ثقافة ديمقراطية.²⁰

ويتطلب تحويل الطور الانتقالي العربي إلى طريق سالكة للعبور، نحو ما يسعف بمزيد من توطين الخيار الديمقراطي في مجتمعاتنا، الاستعانة بمبدأ يستوعب في نظرنا خصوصيات الراهن العربي. يتعلق الأمر بإطلاق مشروع فكري، يستهدف أولا وقبل كل شيء القيام بمراجعات كبرى في السياسة والثقافة والتعليم، وهي مراجعات كبرى شاقة لا تقبل الحلول السهلة ولا أنصاف الحلول، يتجه فيها العمل إلى استيعاب ما يمكن من تحقيق قفزة تاريخية تتيح لنا رفع أشباه المشكلات، ومواجهة إشكالات التقدم العربي.

يقوم مبدأ المراجعات الكبرى على خيار فكري مركزي، يتمثل في تجاوز المواقف القطعية المغلقة في القضايا الخلافية في المشهد السياسي. ولا شك في أن هذا الخيار لا يعد أمرا سهلا، بل يتطلب كثيرا من الاقتناع بالوعي التاريخي والنسبية في النظر إلى إشكالات التحول في المجتمعات العربية. كما يقوم ذات المبدأ على نوع من الرغبة في

زحزحة المواقف والافتقاعات السائدة وفي تجاوزها، والسعي إلى تركيب ثقافة أخرى وأساليب أخرى في المواجهة والعمل، أساليب تنسج علاقات وصل بالروح التي غذت انفجارات الميادين العربية، وحوّلتها إلى أدوات قادرة على تخليص مجتمعاتنا من كثير من صور التسلط والفساد.

يوظف المبدأ المركزي هنا بهدف التفكير في كيفية نسج توافقات مرحلية تفضي في سياق التفاعلات التاريخية القائمة إلى مزيد من التمرس بخلق مجال سياسي ملائم لروح الطموحات والتطلعات المعلن عنها في الميادين خلال الشهور الأولى لعام 2011، ولا يتم ذلك إلا بتجاوز مكونات المشهد السياسي، أي تجاوز لغة التخندق السياسي المغلقة والمطلقة، والتمرس بروح الفلسفة السياسية الحديثة وبدروسها وبمبادئها العامة في مقاربة الشأن العام، باعتباره مجالا للصراع والتنافس بلغة النجاعة والتاريخ.²¹

نستنتج مما سبق أن الطريق التي يمكن أن تساهم في تحسين الطور الانتقالي وحمايته تتمثل في الالتفات اليقظ إلى نوعية التفاعلات التي يولدها هذا الطور، في كل ما ينتجه من صعوبات ومآزق. وإذا أدركنا جيدا ملابسات السياق التاريخي العام، المؤطر للانفجارات التي عرفتها المجتمعات العربية، والمتمثل أساسا في استمرار جدلية التحديث المحاصر والتقليد المهيمن في فكرنا ومجتمعنا، أدركنا أهمية اليقظة المطلوبة، وأهمية مبدأ المراجعات الكبرى والانخراط في إنجازها وذلك بضرورة وضع القضايا الخلافية كلها موضع تفكير جماعي، عقلاني وتاريخي، من دون موارد ولا مخاتلة. لنتمكن من الحديث بلغة العصر ومنطقه، ومن بناء الرؤى والمواقف السياسية المناسبة لجوانب طموحنا في التاريخ.²² وعليه تُقسّم معارك الراهن الثقافية في طورنا الانتقالي إلى قسمين: معارك نختم فيها بمزيد من بلورة تصوراتنا للحدثة والتحديث، ذلك أن مساعيها الهادفة إلى إنجاح ما تمر به المجتمعات العربية بعد انتفاضات ميادينها، تتطلب العناية بما يعزز الجدل السياسي الحداثي في ثقافتنا؛ ومعارك نرى أن العناية بها تساهم في تطوير حداثتنا وتعميق جذورها في تربة مجتمعاتنا. فمعارك المجال الثقافي والديني والسياسي في مجتمعاتنا لا تنفصل عن مشروع ترسيخ الحداثة السياسية في فكرنا بما يتيح لنا بناء الفكر المبدع والمساهم في إنشاء مواقف وتصورات مطابقة لتطلعاتنا في النهضة والتقدم.²³

المبحث الثاني: النموذج المجتمعي الديمقراطي: ثورة مواطنين

يعوق برادغيم الصراع المادي بصيرورته (صورة الثورة الطبقيّة وصورة الثورة الهوياتيّة) تمثل البعد المتعلق بالفوارق والاختلافات النوعية بين مشكلات الدول العربية من حيث بلدان غير ديمقراطية والمشكلات العامة التي تكابدها المجتمعات الإنسانية كلها جراء توحش العولمة النيوليبرالية الراهنة (بحسب منظور الصراع الطبقي)، أو من جراء ترهل القيم الروحية والأخلاقية (بحسب منظور الصراع الديني العلماني). ومن دون تمثّل هذا البعد، لا يمكن تمثّل الثورات العربية الراهنة بوصفها ثورات ديمقراطية، أو على وجه التدقيق ثورات تؤسس لسيرورات مؤدية إلى التحول الديمقراطي.²⁴

المطلب الأول: تنازع النماذج المجتمعية

إن الاسترشاد بأنموذج الصراع المجتمعي المادي لا يُمكن من تمثيل ما يسميه عزمي بشارة "ثورات المواطنين"؛ أي لا يمكن من تمثل ثورة أناس يرون أنفسهم باعتبارهم مواطنين لهم حقوقهم هم جديرون بتحصيلها في مواجهة أنظمة سياسية لا تراهم ولا تتصرف تجاههم على أساس أنهم كذلك، ذلك أن تمثل ثورة المواطنين في مواجهة سلطة مستبدة وفاسدة يفترض النأي عن مفهوم الثورة الذي يكتنز اكتنازا مكثفا براديعم الصراع المجتمعي المادي، الذي يتحدث عن "عمل يفرض به قسم من السكان إرادته على القسم الآخر"، فمع ثورة المواطنين على نظام سياسي مستبد يكون "المقصود بالثورة هو تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة".²⁵

حينما ننظر في "الوقائع الخام" -إن صحت العبارة- للثورات العربية وفي شعاراتها الأصلية (الحرية والكرامة والشغل والعدالة الاجتماعية... إلخ)، ندرك أنها كانت قابلة للتمثيل وللتخيل على أساس أنها تعكس إرادة شعبية كاسحة في بناء نظام سياسي جديد للدولة، حتى تتوافق مؤسساتها وتشريعاتها وطرائق إدارتها مع دولة مواطنين لا دولة رعايا. غير أن الانصراف إلى مثل هذا التمثيل أو هذا التخيل لم يكن ممكنا في سياق ما أقدم عليه الفاعلون السياسيون الرئيسيون في المسارات الانتقالية العربية من إحياء لمفهوم الثورة الطبقية والثورة الهوياتية من "تراث" الأيديولوجيا العربية المعاصرة؛ إذ إن طبيعة براديعم الصراع المجتمعي الفتوي المادي الملهم لهذا "التراث" الأيديولوجي الثوري لم تكن تسمح أصلا بتمثيل هذه الثورات العربية بوصفها ثورات مواطنين.

إن فكرة المواطنة تقترن اقترانا صميميا بهدف أساسي مخالف بل لنقل مناقض لمفترضات أنموذج الصراع المجتمعي وحتمياته، ونعني به هدف التأسيس لوحدة المجتمع داخل الدولة الواحدة، وجعل هذه الوحدة المجتمعية أعلى شأنًا من الانقسامات الفرعية المختلفة التي تشقها؛ إذ "تميل المواطنة كفكرة وكروح ديمقراطية... ويميل كل ما يرتبط بها من ليبراليين ودستوريين وحركات ديمقراطية إلى طرح مطلب تحررها من الانتماء إلى جماعات وتجعلها عضوية في الدولة، بحيث تنتظم علاقة الفرد بالدولة وعلاقتها به بغض النظر عن انتماءاته الأخرى، ومنها الدينية والقومية وغيرها".²⁶

المطلب الثاني: قاعدة المواطنة والوعي الأيديولوجي

عندما تسود علاقات المواطنة؛ أي علاقات الفرد بالدولة التي ينتمي إليها مباشرة، لا تنفي العلاقات المؤسسة لقوى أو فئات مجتمعية متباينة بحس معايير مختلفة (طبقية أو ثقافية أو مناطقية...)، بل يتم التحول في تخيل طبيعة هذه العلاقات من علاقات تناقض وصراع ونفي متبادل إلى علاقات تعايش مشترك، وهكذا "تكون المواطنة هي القاعدة لحالة حوار بين جماعات".²⁷

وبالتالي حينما نتخيل أن قوى الثورة إنما هي جماهير واسعة تتطلع إلى بناء دولة المواطنين وما يستتبعها من أنظمة حقوقية وتشريعية ومؤسسية، فإننا لا نستطيع أن نتخيلها بالضرورة في صورة حركة نفي قوى لقوى مادية مخصوصة معادية بطبيعتها وماهيتها لفكرة المواطنة.... فهذه الأخيرة فكرة فائضة عن التمثيلات والتخييلات الممكنة

في إطار براديغم الصراع المجتمعي المادي، لأنها تفترض مستوى من الوحدة المجتمعية داخل الأمة/الدولة أعلى من مستوى الاختلافات والفوارق التي تشقها. فالمواطنة صفة لانتماء الأفراد إلى الأمة/الدولة تعلو على صفات انتماءاتهم الطبقية والدينية والمذهبية والقبلية... وغيرها. على هذا الأساس، فإن تحيل ثورة مواطنة لا يمكن أن يأخذ صورة صراع مجتمعي مادي على سلطة الدولة (جماعات في مقابل جماعات)، بل صورة صراع بين رؤيتين وغطين من القيم والمعايير في تحيل علاقة الفرد-المجتمع-الدولة²⁸، وتستتبع كل رؤية أوضاع سياسية وحقوقية وتشريعية معلومة.

إن المفارقة الصارخة التي نستجلي معالمها في هذا السياق تكمن في أن التحول الديمقراطي الذي أجمعت عليه النخب السياسية والثقافية الفاعلة باعتباره هدفا للثورات العربية الراهنة لا يمكن أن يكون إلا أفقاً لهذا البراديغم في تمثل مجتمع المواطنين، لأن من جوهر الديمقراطية "القبول بالآخر" و"بناء التوافق بين أناس ذوي أفكار ومصالح متعارضة" و"التنافس السلمي على السلطة" وفق القانون.²⁹

وفي مقابل ذلك، فإن البراديغم الصراع الذي تمثلت من خلاله تلك النخب هذه الثورات لا يمكن أن يفضي إلا إلى نقيض هذه المبادئ والقيم الجوهرية في كل نظام ديمقراطي، لأن أسسه ومرتكزاته لا ترى أي إمكان للتوفيق والتعايش السلمي بين المصالح المتعارضة (في منظور الصراع الطبقي) والأفكار والعقائد المتعارضة (في حالة الصراع الهوياتي). ومن ثم، "إن الموقف الثوري ليس مواتياً لهذه الديمقراطية، لأنه بدلاً من أن يحدد نزاعاً اجتماعياً قابلاً للحلول أو للإصلاحات السياسية، يطرح وجود تناقضات سياسية لا سبيل إلى التغلب عليها وضرورة إطاحة الخصم وإلغائه، مما يقود إلى الحلم بمجتمع منسجم اجتماعياً وسياسياً واعتبر الخصم الاجتماعي خائناً للشعب وللأمة... الديمقراطية لا تتحمل إلا النزاعات المحدودة".³⁰

وعليه أصبح مفهوم المواطنة لدى توماس مارشال في منتصف القرن الماضي يقع في نقطة تقاطع بين ثلاثة مكونات: الحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية؛ ذلك أن "المواطنة الديمقراطية كتعبير عصري دارج في نظرية الحقوق والنظرية السياسية يفترض أن تكون شاملة ومتساوية، وأن تشمل حريات مدنية وحقوق مشاركة سياسية وحقوق اجتماعية، يمكن منحها ولا يمكن انتزاعها كعقوبة، فهي ليست ملك الحاكم"³¹.

تستوعب نظرية المواطنة إذاً، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من شعارات الثورات العربية ومن مطالب من قاموا بها، لكن تُقدّمها تحت عنوان حقوق للأفراد تابعة لصفة انتسابهم إلى الدولة، لا تحت عنوان مصالح محل صراع حتمي بين جماعات مجتمعية. والفارق بين العنوانين هو انعكاس أو امتداد للفارق الجوهرى بين براديغم استيعاب الاختلاف المجتمعي داخل وحدة الدولة/الأمة الذي يحيل إليه مفهوم المواطنة وبراديغم الصراع المجتمعي المادي. وكانت نظرية مارشال تتعلق بمسار خطي تجسد فيه الحقوق الاجتماعية، بطريقة معينة، تنوياً للمواطنة بعيداً عن أشكال الصراع كلها.³²

صحيح أن خطاب الفاعلين السياسيين الرئيسيين في المسارات الانتقالية العربية تهاى في ظاهره مع شعارات هذه الثورات الشعبية الديمقراطية التي هزت أكثر من بلد في العالم في العقود الأخيرة الماضية؛ إذ رُفع شعار التحول الديمقراطي من حيث هو الهدف الأول والمباشر للثورات العربية الراهنة، لكن في مقابل هذا بقي الوعي الأيديولوجي

العربي السائد عند هؤلاء بعيدا عن التحولات المعرفية والسوسيولوجية المؤسسة لمتخيل ثورة المواطنين الهادفة إلى تحقيق التحول الديمقراطي على هذا الأساس؛ فإن عدم استيعاب الفاعلين السياسيين الرئيسيين في المسارات الانتقالية العربية لمثل هذه التطورات الاجتماعية والسياسية والمعرفية وعدم قدرتهم على مغادرة أفق البراديغم الصراع الاجتماعي المادي جعلوا التحول الديمقراطي من حيث هو أفق للثورات العربية، عند هؤلاء شعارا برّانياً سطحياً؛ أي بمنزلة قشرة ملصقة على بني في التمثيل والتخيل الاجتماعيين لم تُفض في أصلها إلى مواقف ديمقراطية، بل أفضت إلى مواقف معادية لها³³، ويبقى الإشكال كامناً في عدم القدرة على تمثيل الثورات العربية الراهنة وتحويلها من حيث هي ثورة مواطنين، وبقيت النخب السياسية الفاعلة في بلدان الثورات العربية أسيرة إلى حد بعيد لقواعد هذا البراديغم الصراع، وهي تنتقل من تمثيل الحدث الثوري (انتفاض الجماهير وتنحية رؤوس النظام) إلى تمثيل المسار الانتقالي المستكمل له، وعليه فإن الأيديولوجيا العربية المعاصرة لم تغادر فعليا مربع براديغم الصراع الاجتماعي في انتقالها من الفكرة الثورية إلى الفكرة الوفاقية "الإصلاحية".³⁴

خاتمة:

اتفق المتخصصون في مجال دراسة النظم السياسية على أن استمرار تعثر الديمقراطية بل وغياها مرهون بمدى وعي التيارات والقوى التي تنشُد التغيير السلمي ضرورة إدراك الديمقراطية اعتبارها نظاماً للحكم ومنهجاً عقلائياً منضبطاً لاتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة، وهي طوق النجاة للوطن وللقوى التي تنشُد التغيير السلمي بمجتمعة. وتبقى صعوبة تصور حوار بين أقطاب فكرية وسياسية متباينة لأسباب كثيرة في الراهن العربي هي الحالة السائدة، فحسب المؤلف إميل بدارين في كتابه المشترك -الذي صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت سنة 2015- بعنوان "أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية"؛ "مُجادلاً فيها عن فرص بناء أفق سياسي تعددي في دول الثورات العربية؛ أن هناك من يعزو انسداد قنوات الحوار إلى انعدام أو ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية. لكن هذا لا يكفي، لأن الثقافة التي لا تُعطى بل تُبنى وتتطور وفق سياق تاريخي تراكمي، قد تكون البداية في الاندماج في العملية السياسية بحيث تحتم تلقائياً على جميع الأطراف البدء بعملية ذاتية لصوغ وتنسيق وتنقيح الخطاب السياسي لطرحه على الجمهور العام، هنا ينتقل الخطاب من الخاص إلى العام، ويصبح معروضاً للتساؤل والنقد، وبالتالي نشوء "حلقات تأثير" جديدة للتبرير والتطوير والمقارنة بالخطابات الأخرى. فمعنى أي خطاب ومضمونه يتشكلان من خلال تفاعله مع وبين الأفراد وما سينجم عنه من سلوك وممارسات تتجسد في الحياة العملية".³⁵

بهذا المفهوم يسترسل ذات المؤلف عن تحول المراجعة الذاتية من الإطار النظري إلى المراجعة الفعلية، من خلال ممارسة السياسة والاندماج في الواقع كما هو، وليس من خلال افتراضات مسبقة. ما يتيح فرصة حقيقية لإعادة التفكير في المفاهيم والتصنيفات القديمة بذهنية عصرية بما يحقق الانسجام مع مفاهيم ومعاني الحكم الرشيد وتسييره بمقتضى العدل والإنصاف الذي يؤمن معنى الأمن الإنساني؛ فيكون الحكم الرشيد واحداً من مؤشرات وأداة من

أدواته بوصفه أحد أسس العمران وهو ما خلصت إليه البروفيسورة نادية مصطفى في تصورها عن معاني الأمن الإنساني.

وبالانتباه إلى النسق العام؛ لا بد من الأخذ في الحسبان دور الأمن العسكري أيضا في تأثيره على مسارات التنمية. حيث أن العلاقة بين الاستقرار والتنمية علاقة متلازمة إلى حد بعيد، فالدولة التي تحقق معدلات نمو عالية في الغالب هي التي تتمتع بحالة من الاستقرار والأمن، فضلا عن أنها تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة. أما الدول التي تعاني الاختلال الأمني وعدم الاستقرار تكون معدلات النمو لديها دون المستوى المطلوب نظرا لانخفاض قدرتها على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية.

بيت القصيد يكمن في قدرة الشركاء الثلاثة: المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمجتمع على التوافق فيما بينهم بما يعلي قيمة الحوار، وتقريب الرؤى بالتوفيق في تسوية الخلافات، ورفع مستوى القيم والأهداف المشتركة بين كل من الشركاء الثلاثة المذكورة، مع استحضار أهمية البيئة الدولية وظروف التهديدات الخارجية، بالذات في هذا العصر الذي يتسم بشدة التعقد والتشعب وتساعد حدية النقاش الأكاديمي حول ما يسمى بـ "الحوكمة العالمية".

الهوامش:

- 1 فاروق طيفور ، منظومة الرشد في العمل السياسي، دار الخلدونية، الجزائر، 2016، ص219.
- 2 ادريس لكريني وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص502.
- 3 فاروق طيفور ، المرجع السابق، ص173.
- 4 خنوش محمد، معوقات التنمية في أفريقيا، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ص39.
- 5 بلغيث عبد الله، العملية الانتخابية وانعكاساتها على التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر (1989-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص36.
- 6 المنوفي كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص ص 150-151.
- 7 خنوش محمد، المرجع السابق، ص40.
- 8 هبه جمال الدين، مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة (النخبة الحاكمة)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 59، 2009، ص 12 و ما بعدها.
- 9 سهيل الحبيب، الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص18.
- 10 سهيل الحبيب، المرجع السابق، ص23.
- 11 عبد اللطيف كمال، العرب في زمن المراجعات الكبرى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص22.
- 12 كمال عبد اللطيف، أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات، الشبكة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص39.
- 13 كمال عبد اللطيف، المرجع السابق، ص39.
- 14 كمال عبد اللطيف، المرجع السابق، ص40.
- 15 كمال عبد اللطيف، المرجع السابق، ص41.
- 16 رضا محمد هلال، خبرات متضاربة: مسارات التحول في مراحل ما بعد الثورات في إيران -إندونيسيا-أوكرانيا، السياسة الدولية، العدد 188، 2012.
- 17 عبد اللطيف كمال، المرجع السابق (العرب في زمن المراجعات الكبرى)، ص 48.
- 18 عبد اللطيف كمال، المرجع السابق، ص 51.
- 19 عبد اللطيف كمال، المرجع السابق، ص 52.

- 20 عبد اللطيف كمال، المرجع السابق، ص 53.
- 21 كمال عبد اللطيف، مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات: في صعوبات التحديث السياسي العربي، بحوث ودراسات، 54، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2012، ص 163 و ما بعدها.
- 22 عبد اللطيف كمال، المرجع السابق (العرب في زمن المراجعات الكبرى)، ص 56.
- 23 عبد اللطيف كمال، المرجع السابق، ص 65.
- 24 سهيل الحبيب، المرجع السابق، ص 128.
- 25 عزمي بشاره، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
- 26 عزمي بشاره، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 153.
- 27 عزمي بشاره، المرجع السابق، ص 156.
- 28 عزمي بشاره، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 272.
- 29 Raymond.A.(1997). Introduction à la philosophie politique: Démocratie et révolution, Références ; 536, Librairie générale française, Paris, p201.
- 30 آلان تورين، نقد الحداثة ولادة الذات، ترجمة صياح الجهميم، دراسات فكرية، وزارة الثقافة، دمشق، 1998، ص ص 162-163.
- 31 سهيل الحبيب، المرجع السابق، ص 134.
- 32 سهيل الحبيب، المرجع السابق، ص 134.
- 33 سهيل الحبيب، المرجع السابق، ص 136.
- 34 سهيل الحبيب، المرجع السابق، ص ص 139-140.
- 35 إميل بدارين، "عن فرص بناء أفق سياسي تعددي في دول الثورات العربية"، في: مع مؤلفين، أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 73.

قائمة المصادر و المراجع:

- ❖ ادريس لكربي وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
- ❖ آلان تورين، نقد الحداثة ولادة الذات، ترجمة صياح الجهميم، دراسات فكرية، وزارة الثقافة، دمشق، 1998.
- ❖ إميل بدارين، "عن فرص بناء أفق سياسي تعددي في دول الثورات العربية"، في: مع مؤلفين، أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
- ❖ بليغ عبد الله، العملية الانتخابية وانعكاساتها على التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر (1989-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر، 2014.
- ❖ خنوش محمد، معوقات التنمية في أفريقيا، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020.
- ❖ رضا محمد هلال، خبرات متضاربة: مسارات التحول في مراحل ما بعد الثورات في إيران - إندونيسيا - أوكرانيا، السياسة الدولية، العدد 188، 2012.
- ❖ سهيل الحبيب، الأزمة الأيديولوجية العربية وفعاليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017.
- ❖ عبد اللطيف كمال، العرب في زمن المراجعات الكبرى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.
- ❖ عزمي بشاره، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- ❖ عزمي بشاره، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- ❖ عزمي بشاره، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
- ❖ فاروق طيفور، منظومة الرشد في العمل السياسي، دار الخلدونية، الجزائر، 2016.

- ❖ كمال عبد اللطيف، أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات، الشبكة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009.
- ❖ كمال عبد اللطيف، مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات: في صعوبات التحديث السياسي العربي، بحوث ودراسات، 54، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2012.
- ❖ المنوفي كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.
- ❖ هبة جمال الدين، مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة (النخبة الحاكمة)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 59، 2009.
- ❖ Raymond.A.(1997) . Introduction à la philosophie politique: Démocratie et révolution, Références ; 536, Librairie générale française, Paris.